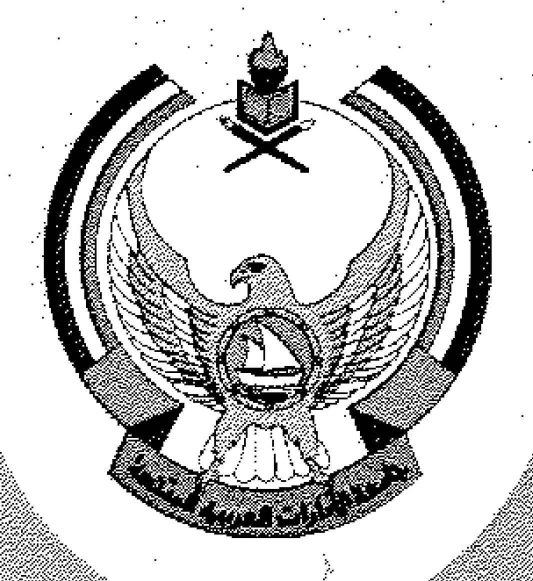
جامعة الإمارات العربية المتحدة

لجنة التعريب والتأليف والترجمة والنشر



أزمة المياه في الوطن العربي و الحرب المحتملة

الدكتور

حسن حمدان العلكيم



جامعة الامارات العربية المتحدة
لجنة التعريب والتأليف والترجمة والنشر

أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة

الدكتـور
حسـن حمـدان العلكيـم

سبق نشر هـــذا البحـــث في مجلـــة العلـــوم الإجتماعيـــة التي تصـــدر عن جامعـــة الكويـــت
- المجلد الثالث والعشرون - العدد الثالث - خريف ١٩٩٥ - ويعاد نشره بإذن من الجهة الناشرة

بسم الله الرحمن الرحيم

تسعى جامعة الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق أهدافها من خلال التواصل مع المجتمع من خلال البرامج العلمية والتعليمية والثقافية، كما تسعى إلى نشر المطبوعات المتخصصة والعامة، وذلك إسهاماً منها في التنمية الثقافية، وتعريف القارىء بالجديد في ميدان المعرفة.

وقد قامت الجامعة بنشر العديد من الكتب والمطبوعات الأخرى التي كان من بينها الكتب الدراسية المتخصصة، والكتب الثقافية العامة، والمترجمة والتعريفية، ويسعدها أن تقدم بين يدي القارىء هذا البحث من سلسلة البحوث التي قام بإعدادها باحثون متخصصون في مجالاتهم، وقد تم نشر بعض هذه البحوث في مجلات علمية محكمة، كما تم تحكيم بعضها من خلال اللجان المتخصصة.

وقد سعت الجامعة من خلال نشر هذه السلسلة إلى إثراء المكتبة العربية ورفدها بالجديد في شتى المجالات، ولتعميم الفائدة العلمية للباحثين والقراء.

والله الموفق،،

جامعة
الإمارات العربية المتحدة

أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة

حسن حمدان العلكيم
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الإمارات العربية المتحدة -
الإمارات العربية المتحدة

المقدمة

يشكل ضمان استمرارية تدفق المياه أحد الأهداف القومية الأساسية لأية دولة. فقد احتلت مسألة الأمن المائي، خلال السنوات الأخيرة الماضية، قمة سلم الأولويات وأصبح الحديث عنها لايقل في أهميته عن الأمن العسكري. ويزداد الأمر تعقيداً بالنسبة للشرق الأوسط وخاصة الجزء العربي منه الذي تشكل الصحراء فيه حوالي 43٪ في حين لاتتجاوز نسبة الأراضي الصالحة للزراعة 9.4٪ من إجمالي المساحة ويرى المحللون أمثال حمدي الطاهر ونبيل السمان و Postel و Starr و Allan بأن ندرة المياه في المنطقة قد تؤدي إلى احتمال توتر الأوضاع ونشوب حروب إقليمية في المستقبل. وتتمحور المشكلة حول الجدلية القائمة بين محدودية الموارد المائية وازدياد الحاجة إلى الماء في مختلف بلدان المنطقة إضافة إلى تخلف طرق الاستهلاك وغياب التخطيط الاستراتيجي. ففي الوقت الذي تصل فيه نسبة النمو السكاني إلى 3٪، وهي من النسب العالية في العالم، فإن العجز المائي يتضاعف. وفي الوقت الذي يتوقع فيه ازدياد سكان العالم العربي ما بين عامي 2000-2030 من 295 مليون نسمة إلى 743 مليون نسمة فإن العجز المائي العربي سيرتفع خلال نفس الفترة من 30 مليار م^3 إلى 260 مليار م^3.

إن الدور السياسي والاستراتيجي والاقتصادي للمياه سيزداد خلال العقود المقبلة على مستوى العالم بصفة عامة والوطن العربي بصفة خاصة. وقد صدرت العديد من الدراسات؛ منها: (اسرائيل والمياه العربية، ومستقبل المياه في الوطن

العربي، The Last Oasis و Water in the Midlle East) تؤكد على خطورة الموقف. ويرى المحللون أن الصراع على المياه هو السمة التي سوف يتميز بها العقد القادم في المواجهة بين إسرائيل والعرب من ناحية والعرب ودول الجوار الجغرافي (تركيا وأثيوبيا) من ناحية أخرى[1]. وأن حتمية وجود أمن قومي عربي اليوم لهو شديد الارتباط بالأمن المائي، لذلك - ومن هذا المنطلق - سعت إسرائيل للتوسع والسيطرة على هذا الأمن لتؤكد على أن الأمن القومي ينبع من الأمن المائي. وتكمن أهمية البعد الصهيوني في أزمة المياه التي يعاني منها الوطن العربي - في حقيقة الأمر - أن المنطقة العربية لم تواجه أي أزمة للمياه قبل قيام إسرائيل واستيلائها على الأراضي ومنابع المياه بهدف بناء المزيد من المستوطنات لاستيعاب المهاجرين اليهود. وتهدف السياسة الصهيونية إلى ضمان سيطرتها الكاملة على احتياجاتها من الموارد المائية من ناحية، والإخلال بالأمن المائي العربي بجعل احتياجاتها المائية من موارد ليست تحت سيطرتها بل تحت سيطرة قوى أجنبية من ناحية أخرى. وتجدر الإشارة هنا إلى أن 67٪ من الموارد المائية التي تجري في الأراضي العربية تنبع من خارجها.

وتقوم الدراسة على فرضية مؤداها أن المياه سلاح ناجع في يد إسرائيل في الحرب والسلم. فقد كان حلم إقامة إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل أكبر دليل على النظرة البعيدة للكيان الإسرائيلي للأهمية الاستراتيجية لهذا السلاح الحيوي في المواجهة مع العرب في الحاضر والمستقبل، بل إن هناك احتمالات كبيرة لأن تدور الحرب القادمة بين العرب وإسرائيل حول مصادر المياه ومحاولة السيطرة على أكبر قدر ممكن من هذه المصادر لتأمين مشاريع التنمية ولتوفير الأمن الغذائي الذي يعتمد في جانبه الأهم على المياه. وفي إطار هذه الفرضية تثور تساؤلات تتعلق بعملية السلام. فما مستقبل السلام في المنطقة في ظل الرؤية الصهيونية للاستراتيجية المائية؟ وما دور المياه في عملية السلام؟ وما مدى الضغوط التي تمارسها إسرائيل من خلال التلويح باستخدام المياه كعنصر ضغط على العرب في عملية السلام؟ وإلى أي مدى تحتل مسألة المياه مكانة هامة في المفاوضات متعددة الأطراف المرتبطة بعملية السلام؟ وما خطورة المشروعات الإسرائيلية حول المياه على مستقبل التنمية والاستقلال الاقتصادي للدول العربية؟

والهدف من الدراسة يكمن في التحقق من فرضية البحث والتعرف عن كثب

على مدى الخطورة التي تواجهها الدول العربية من عمليات الاستنزاف الإسرائيلي للمياه، والسياسات التي اتبعتها في الحصول على هذه المياه من خلال إلقاء الضوء على حاجة الدول العربية المعنية بصراع المياه مع إسرائيل وهي الأراضي المحتلة والأردن ولبنان وسوريا ومصر والعراق. وتستند هذه الدراسة إلى البيانات والإحصائيات حول الوضع القائم بهدف استشراف المستقبل ومعرفة التعاون المائي بين إسرائيل وكل من تركيا واثيوبيا وخطورته على الدول العربية. ومما تجدر الإشارة إليه أن الباحث واجه بعض الصعوبات المتعلقة بعدم توافر البيانات والإحصاءات الرسمية حول الموضوع وربما يعود ذلك إلى حساسية المسألة وطابع السرية المفروضة على الأرقام والإحصاءات المتعلقة بمثل هذه الموضوعات. هذا فضلاً عن حداثة الاهتمام بمثل هذه المسائل خاصة في الدراسات الصادرة باللغة العربية.

وتكمن أهمية الدراسة في أن الوطن العربي تصل مساحته إلى 9٪ من مساحة العالم من اليابسة وفيه خامس تجمع بشري في حين لاتتجاوز موارده المائية 0.74٪ من الموارد المائية في العالم. وعلى الرغم من أن الوطن العربي يمر به 65 نهراً أكبرها نهر النيل الذي يبلغ صبيبه 85 مليار م^3 وأقلها نهر مليان في تونس الذي يبلغ صبيبه 50 مليون م^3 فإن هذه الشبكة لاتسد إلا جزءاً من حاجة الوطن العربي من المياه. وتشير الأرقام إلى أن حاجة الدول العربية من المياه ستتضاعف مع نهاية القرن الحالي حيث تقدر احتياجات بلدان المغرب العربي بـ 11,4مليار م^3 ومصر وسوريا بـ 11,1 مليار م^3 ودول شبه الجزيرة العربية والخليج بـ 5.4 مليار م^3. علاوة على ذلك فإن نصيب الفرد من المياه في البلدان العربية لايتجاوز 1744 م^3 سنوياً في حين يبلغ المعدل العالمي 12900 م^3 بل إن الأمر يزداد خطورة إذا علمنا أن نصيب الفرد من المياه في بعض الدول العربية لن يزيد على 1000م^3 سنوياً وهو ما يمثل فقط 13٪ من المتوسط العام. وأن نسبة الذين يعيشون على موارد مائية شحيحة، تقل عن 1000م^3 سنويا، تمثل نحو 53٪ من العدد الكلي للسكان في الوطن العربي وهي أعلى نسبة في العالم[(2)]. وتشير التقارير إلى أن الطلب العربي على المياه في عام 2030 سيصل إلى حوالي 710 مليار م^3. [(3)] وأن الدول العربية مقبلة على مشكلة حقيقية في تأمين مصادر جديدة للمياه لمواجهة الطلب المتزايد في استخدامات الري والشرب والصناعة. وعليه فإن الأمن المائي العربي سيحتل موقعاً متقدماً على قائمة أولويات ومكونات الأمن القومي العربي خلال السنوات القليلة القادمة وإن مشكلة المياه ستبقى أحد معوقات التوصل إلى سلام حقيقي في

الشرق الأوسط، ولربما الورقة المهمة في الصراع بين العرب وإسرائيل على الرغم من اتفاقيات السلام التي تم التوصل إليها بين اسرائيل وبعض البلدان العربية أو تلك التي يمكن التوصل إليها في المستقبل.

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التحليلي، ويقصد به الكشف عن جوهر الظاهرة وتحديد العلاقة بين العناصر المكونة لها وكيفية تآلفها داخل الإطار العام وكشف المراحل المتعددة التي تمر بها الظاهرة في حركتها وتطورها (ربيع، 1987 : 246)، والمنهج الاستقرائي ويراد به اتباع أسلوب تجريبي في دراسة الظواهر ينتقل فيه من الحقائق الفردية إلى الفروض العامة (ربيع، 1987 :253)، بهدف استشراف مستقبل التفاعلات بين العرب وإسرائيل في ظل السلام المبتور من ناحية والعرب ودول الجوار الجغرافي من ناحية أخرى نتيجة للجدلية القائمة بين ندرة الموارد المائية وتزايد الحاجة إليها. وتنقسم الدراسة إلى عدة محاور: أسباب تفاقم الصراع العربى الأسرائيلى على المياه- والعجز المائى فى اسرائيل ونهب المياه، ومياه الضفه الغربية ومياه قطاع غزه، ونهر الأردن، ونهر الليطانى،ومشاريع اسرائيل لنهب المياه، والمفاوضات والمياه، والتعاون الأسرائيلى التركى فى المجال المائى، والتعاون الأسرائيلى الأثيوبى فى المجال المائى .

أسباب تفاقم الصراع العربي الإسرائيلي على المياه:

تعود أسباب تفاقم الصراع على المياه وخاصة في منطقة الوطن العربي لعدة عوامل[4]:

أولاً: المناخ الصحراوي الذي يسود المنطقة، حيث تقدر مساحة الوطن العربي بـ 14 مليون كيلومتر مربع وأنَّ ما يُسْتَغَلُّ منها في الزراعة بالفعل حوالي 3.8 فقط وهو ما يعادل 40.2٪ من الرقعة الصالحة للزراعة (أحمد، 1991 :208). إضافة إلى ذلك فإن 80٪ من هذه الأراضي تعتمد على الأمطار الموسمية.

ثانياً: التزايد المطرد في عدد السكان، حيث بلغ عدد سكان الوطن العربي عام 1995 حوالي 256 مليون نسمة ويُتوقع أن يصل إلى 295 نسمة عام 2000 في حين أن عدد سكان إسرائيل وصل عام 1995 حوال 5.5 مليون نسمة. وعلى الرغم من استمرار الهجرة الصهيونية إلى فلسطين فإن عدد سكان اسرائيل لن يتجاوز 7 مليون نسمة في عام 2000.

ثالثاً: ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة استهلاك الفرد من المياه، ففي حين وصل في الوطن العربي بين 100-250 لتراً في اليوم بلغ استهلاك الفرد الإسرائيلي 500 ليتر يومياً.

رابعاً: التطور في القطاع الاقتصادي والزراعي حيث نجد الاستهلاك الكبير للمياه مع تطور القطاعات الصناعية خاصة الصناعات التي تعتمد على الماء مثل إنتاج النحاس الذي يحتاج إنتاج الطن الواحد منه إلى 50م^3 من المياه والطن من النيكل إلى 800م^3 والطن من الورق إلى 1000م^3 من المياه. وتستأثر الزراعة بأكثر من 80٪ من موارد المياه والصناعة 11.5٪ في حين يشكل الاستهلاك البشري 5.5٪ من موارد المياه (دكروب، 1994:210).

خامساً: عنصر شديد الحساسية وهو الأمن فعنصر الأمن القومي يشكل هاجس كل من الدول العربية وإسرائيل. وتعاني كل من الدول العربية وإسرائيل من عجز مائي في المستقبل المنظور. ففي حين تشير التقديرات إلى أن العجز المائي الإسرائيلي سيصل في عام 2000 إلى 800 مليون م^3 سنويا[5]، فإن المؤشرات على الجانب العربي أكثر خطورة حيث من المتوقع أن تصل في نفس العام إلى 30 مليار م^3 [6].

الوضع المائي الإسرائيلي:

إن الطلب الإسرائيلي على المياه في زيادة مطردة، فإسرائيل التي كان عدد سكانها عشية إعلان قيامها في عام 1948 لم يتجاوز 860 ألف نسمة، ولم يتجاوز إجمالي استهلاكها من المياه لجميع الأغراض أكثر من 230 مليون م^3[7]، قد تضاعف استهلاكها من المياه نتيجة لتضاعف سكانها وبلغ إجمالي استهلاك المياه في عام 1990 حوالي 1902مليون م^3 (انظر الجدول رقم 1).

جدول رقم (1)

توزيع استخدام المياه في إسرائيل على القطاعات المختلفة

القطاع	السنة 1985	٪	السنة 1990	٪
الصناعة	105	5.3	107	5.6
الزراعة	1450	73.2	1300	68.4
الاستعمال المنزلي	425	21.5	495	26
الاجمالي	**1980**	**100**	**1902**	**٪100**

المصدر: عبدالأمير دكروب، مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط، الفكر العربي، العدد (76)، ربيع 1994، ص 220.

العجز المائي في إسرائيل:

على الرغم من أن إسرائيل تستحوذ على 2.3 مليار م^3 من الموارد المائية في الوطن العربي فإنها تسير نحو عجز مائي سيبلغ عام 2000 حوالي 30٪ أي حوالي 800 مليون م^3. وسيبلغ العجز المائي الإسرائيلي في حالة الانسحاب من الضفة الغربية وغزة والجولان والجنوب اللبناني بنسبة 52٪ من الموارد المائية بالنسبة لإسرائيل (قاسم، 1993: 18). وإذا أخذنا بعين الاعتبار الحاجة المتزايدة إلى المياه في مختلف بلدان العالم نتيجة لتزايد عدد السكان وتعدد المشاريع الاقتصادية التي تعتمد على استهلاك المياه فإنه من المتوقع زيادة احتياجات إسرائيل من المياه التي سترتفع إلى 4 مليارات م^3 نتيجة لتدفق المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية[8]. وعليه فإن العجز المائي الإسرائيلي في عام 2030 سيصل إلى 2500 مليون م^3 عوضاً عن 800 مليون م^3.

اسرائيل ونهب المياه:

يعكس الشعار «أرضك ياإسرائيل من الفرات إلى النيل» الأهمية الكبيرة التي توليها إسرائيل لعنصر المياه، حيث إن تكوين وقيام إسرائيل هو منطلق من الأساس المائي في تحديد الحدود لهذه الدولة على الرقعة العربية الممتدة بين نهري النيل والفرات، إن الأطماع الإسرائيلية في المياه قديمة، وليست وليدة مفاوضات السلام، بل إن إسرائل قبل ظهورها إلى العالم عام 1948 كانت لها مطامع في المياه العربية، والتي سوف تكون شريان الحياة لها حين تقيم دولتها على أرض فلسطين (أحمد، 1991).

أدركت الحركة الصهيونية ضرورة توفير المياه للشعب اليهودي فأوفدت لجنة لدراسة الأراضي والمياه في فلسطين عام 1873. وأفادت نتائج الدراسة، التي صدرت في عام 1875، أن الأرض قادرة على استيعاب 15 مليون شخص بشرط الحصول على إمدادات مناسبة من المياه لهذا العدد من السكان[9]، بذريعة أن إنشاء وطن قومي على أرض شبه صحراوية في فلسطين يعد من الصعوبة بمكان دون تأمين الموارد المائية. وعليه بدأت الحركة الصهيونية العمل على تأمين كمية المياه المطلوبة لقيام دولة اسرائيل.

عملت الحركة الصهيونية في سبيل تحقيق ذلك، مستغلة فرصة عقد مؤتمر السلام الدولي بعد الحرب العالمية الأولى، على الترويج لقضية المياه

فوضعت الحركة حدود دولتها على أساس ضمانات منابع المياه[10]، فقد ضمت الحدود منابع نهر الأردن ونهري الليطاني واليرموك. كما عملت على التفاوض مع بريطانيا، أثناء الانتداب على فلسطين وحكم مصر عام 1903، لتحويل مياه النيل إلى صحراء سيناء، بعد اختيارها كوطن لليهود (السمان، 87: 1990). وحصل اليهود خلال عهد الانتداب البريطاني، وخاصة بين 1922 و 1948، على امتيازات تنفيذ المشاريع المائية حيث حصلوا على حق استثمار نهر الأردن واليرموك في سنة 1926. واستطاعوا الحصول كذلك على امتياز تجفيف بحيرة طبريا سنة 1934 والتي كانت موكلة لأشخاص لبنانيين ولكن الضغط اليهودي على بريطانيا انتزع منهم الامتياز. إذاً كان عهد الانتداب فرصة لتجهيز المشاريع الخاصة المساندة بالخبراء في المجال المائي وما إن أُعلِن قيام إسرائيل حتى رأت هذه المشاريع النور على أرض الواقع (دكروب، 1994 :222).

كان هاجس الأمن المائي أحد العوامل الكامنة في سياسات إسرائيل الخارجية تجاه الدول العربية والدول المجاورة. وتجسد تحقيق هذا الهدف في خوض الحروب ضد الدول العربية، فمن أهداف حرب 1956 الوصول إلى قناة السويس للوصول إلى البحر الأحمر. وحظيت حرب 1967 بأهمية كبيرة جداً بالنسبة لإسرائيل، حيث استطاعت من خلالها السيطرة الكلية على منابع المياه، حيث أكملت احتلال أجزاء عديدة من الأراضي العربية اشتملت على الضفة الغربية التي تغطي اليوم حوالي 40٪ من مجموع استهلاك اسرائيل وهضبة الجولان التي توفر حوالي 30٪ من حاجة إسرائيل من المياه. وتمكنت من السيطرة على منابع نهر الأردن الذي تنقل منه 250 مليون م^3 سنويا الى صحراء النقب[11] والوصول إلى قناة السويس. وبهدف اكتمال تحقيق الأمن المائي الاسرائيلي فقد شن الطيران الإسرئيلي في عام 1969 هجوماً على منشآت المرحلة الأولى من مشروع لبناني على نهر الليطاني. وتقوم منذ عام 1978 بمنع المزارعين في جنوب لبنان من حفر آبار جديدة أسوة بما فرضته على مزارعي الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي عام 1982 شنت إسرائيل هجوماً ضد لبنان استهدف السيطرة على مياه الليطاني وتسعى إلى تحويل مجراه إلى بحيرة طبريا باستخدام أنابيب ضخمة مدفونة تحت الأرض بما يوفر لها 250 مليون م^3 من المياه سنويا [12].

مياه الضفة الغربية:

لقد كانت الضفة تشكل حُلم إسرائيل، من منطلق الكميات الهائلة من المياه الجوفية التي بها، ولذلك سعت من خلال حرب 1967 لتوسيع حدودها، وضم الضفة الغربية إلى إسرائيل (الطاهر، 332:1991). فقد أصدرت السلطات الإسرائيلية قراراتها الخاصة بالمياه، والتي جاءت لتكرس السيطرة والنهب للمياه من الضفة، حيث حددت الكميات التي يحق للعرب استغلالها بـ 120 مليون م^3 في الوقت الذي تصل الحاجة الحقيقية إلى 400مليون م^3. كما يحظر على العرب حفر الآبار بعمق يزيد عن 140 متراً في حين أن إسرائيل تحفر آباراً بعمق يصل إلى 800متر. وتشير التقارير إلى أن المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة تستهلك 17 مليون م^3 من المياه وتقوم إسرائيل بضخ 20مليون م^3 سنوياً من المياه الجوفية في الضفة بواسطة الآبار المحفورة ضمن حدود فلسطين 1948[13]. وقد ذكرت الدراسة الصادرة عن الجامعة العربية أن إسرائيل سلبت مايقارب من 80٪ من مياه الضفة الغربية. ونتيجة لسيطرة إسرائيل على الضفة الغربية فإن حصتها من المياه قد ارتفعت. ونظراً للخوف الإسرائيلي من فقد هذه المياه في أي مشروع للتسوية، نجدها قد عملت على دمج النظام المائي للضفة في نطاق النظام الإسرائيلي (بكر، 1991 :133).

ويعاني العرب الفلسطينيون من التفرقة في المعاملة بهدف الحصول على أبسط حقوقهم وهو الماء. ففي حين تنقل المياه إلى المستوطنات الصهيونية والثُكنات العسكرية الإسرائيلية بواسطة الأنابيب، يتم نقلها إلى المناطق العربية بواسطة الصهاريج وتحت سيطرة اليهود الذين يقومون بدورهم بسرقة المياه من قرى الضفة ثم بيعها مرة أخرى إلى السكان العرب. وفي الوقت الذي يحصل فيه اليهودي على المتر المكعب من الماء بمبلغ 1.5 دولار يشتريه العربي بـ 3.5 دولار (بكر، 141:1991). وقد تسببت الإجراءات الإسرائيلية بأضرار اقتصادية أهمها ارتفاع نسبة البطالة وزيادة معدلات الهجرة خارج الضفة[14].

مياه قطاع غزة:

إن وضع غزة ليس أحسن حالاً من الضفة، حيث إن القيود التي تفرض على الموارد المائية تزداد قساوة يوماً بعد يوم. وتقدر كميات المياه الجوفية التي تسرقها إسرائيل سنوياً من قطاع غزة بـ 200 مليون م^3 [15]. وقد أدى أسلوب

الاستنزاف للمياه الجوفية بغزة من جانب السلطات الإسرائيلية إلى ارتفاع نسبة الملوحة في المياه، حيث تصل إلى 600 ملغ في اللتر الواحد في حين أن المياه المسموح بها صحياً لاتتجاوز نسبة الملوحة 250 ملغ في اللتر الواحد. إن الوقع على أهالي غزة أقسى لكونها من أكثر بقاع العالم كثافة سكانية حيث يقطنها 850 ألف فلسطيني في مساحة لاتزيد عن 360 كم^2. إن السياسة الإسرائيلية تهدف إلى إخضاع السكان العرب سياسيا (السمان، 90:1990) من خلال السيطرة الاقتصادية، وخاصة السيطرة على المياه[16]. ويواجه سكان غزة مأساة حقيقة من جراء تلويث مصادر المياه بمياه البحر بالإضافة إلى اختلاطها بمياه الصرف الصحي.

نهر الأردن:

إن الصراع حول مياه نهر الأردن ذو أهمية بالغة، حيث إنه يمثل الصراع العربي الإسرائيلي، وظهر هذا الصرع جليا مع المخططات الإسرائيلية للاستيلاء على مياه نهر الأردن لاستغلالها في إعمار صحراء النقب لاستيعاب المزيد من الهجرات اليهودية، ولإتمام ذلك ظهرت خطة السنوات السبع 53-1960 التي قامت على أساس رفع مواردها من المياه من 810 ملايين م^3 إلى 1730 مليون م^3 في نهاية 1960.

ونتيجة لرفض العرب لهذا المشروع فقد أوفد الرئيس الأمريكي (ايزنهاور)، (جونستون) عام 1953، لوضع خطة لتقسيم مياه الأردن والذي نص على أن تأخذ الأردن 52٪ من المياه، وإسرائيل 36 ٪ في حين أن سوريا لها 9٪ ولبنان 3٪. وجاء الرفض من قبل الطرفين للمشروع، فالعرب لا يريدون الاعتراف بالوجود الإسرائيلي، الذي سوف يظهر بالقبول بالحصة المخصصة لها. في حين أن اسرائيل لاتريد أن تحصر نفسها بحصة معينة من نهر الأردن[17]. وفي هذا الإطار تسعى إسرائيل لشق قناة تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت بطول 114 كيلومتراً. ويهدف المشروع إلى توليد الطاقة الكهربائية وتوفير المياه اللازمة لتبريد محطات القوى النووية في النقب وإقامة محطات لتحلية مياه البحر لري النقب الشمالي وتأسيس المستوطنات على طول القنال لاستيعاب المهاجرين الجدد من اليهود[18].

لقد كانت كل هذه الجولات، وخاصة بعد المؤتمر العربي في القاهرة 1964 الذي رفض عملية تحويل نهر الأردن، مقدمة لحرب 1967 التي استولت إسرائيل

على إثرها على منابع نهر الأردن وأصبحت المستغل الأكبر له. هكذا نجحت إسرائيل في السيطرة على مياه نهر الأردن الذي تنقل منه 660 مليون م^3 سنوياً إلى صحراء النقب. وقد اعترفت إسرائيل بأنها في عام 1982 سحبت 600 مليون م^3 عن حصتها في مشروع (جونستون) وأصبحت بذلك تستولي على أكثر من 50 ٪ من مياه نهر الأردن. وتقوم إسرائيل يومياً بسحب مياه نهر الأردن من الضفة الغربية حتى ولو كان ذلك على حساب تلويث المياه في جنوب النهر. إضافة إلى ذلك فإن إسرائيل تستغل 230مليون م^3 من نهر العوجا. وثمة تقديرات توضح أنه لو اضطرت إسرائيل إلى الاستغناء عن هذه المياه وأن تستبدلها بمياه محلاة من البحر فسوف يكلفها ذلك ما لا يقل عن 5 مليارات دولار سنوياً. ونتيجة للاستغلال الاسرائيلي لمياه الأردن أصبح الاستهلاك الأردني الكلي من النهر لايشكل سوى 49٪ . وينعكس تدهور الوضع الأردني فيما يلي: (الطاهر، 1991 :346-347).

1 - السيطرة شبه الكاملة من جانب إسرائيل على نهر الأردن وتحول جانب كبير منه إلى صحراء النقب.

2 - إن الاحتياجات الأردنية من المياه سوف تصل إلى 1100 مليون م^3 عام 2000، في حين أنها تبلغ الآن 730 مليون م^3 بواقع عجز قدره 25٪.

3 - تزداد أهمية المياه بالنسبة للأردن مع تزايد أعداد السكان حيث من المتوقع أن يصل عدد سكان الأردن في عام 2010 إلى 6.2 مليون نسمة إضافة إلى نسبة 10٪ من السكان الاردنيين والفلسطينيين الذين عادوا أثناء أزمة الخليج الثانية.

4 - المناخ الجاف حيث تشكل الصحراء 80٪ من مساحة الأردن إضافة إلى ارتفاع نسبة الملوحة في نهر الأردن نتيجة لزيادة السحب الإسرائيلي لمياه نهر الأردن مما يصعب استخدامه.

5 - فشل مشروع سد الوحدة الذي كان مقرراً إقامته بين الأردن وسوريا على نهر اليرموك، والذي كانت بموجبه تحصل سوريا على 75٪ من الكهرباء بينما تحصل الأردن على 10 مليون م^3 من الماء. ويعزى فشل المشروع إلى رفض البنك الدولي تمويله نتيجة للمعارضة الإسرائيلية التي رأت أن إسرائيل ستحرم من 15٪ من مياه نهر الأردن.

قامت السياسة الأردنية خلال فترة ما قبل توقيع اتفاق السلام الثنائي مع

اسرائيل على أساس انتظار حسن النوايا الإسرائيلية للتوصل إلى سلام يقوم على أساس مبدأ اقتسام المياه في نهر الأردن (حسين، 346:1992). وتجدر الإشارة هنا إلى أن إسرائيل قد تقدمت مرارا بمشاريع لسد حاجة الأردن المائية. وجاء في المقترحات الإسرائيلية حول المياه مع الأردن:

أولاً: نقل مياه من مصر ولبنان إلى الأردن عن طريق إسرائيل.

ثانياً: إقامة مشاريع مشتركة مثل: استمطار الغيوم والتعاون في المجال التكنولوجي الإسرائيلي في مجال المياه.

ثالثاً: التعاون في إدارة الخزانات الجوفية.

رابعاً: العودة إلى مشروع (جونستون)، بحيث يكون لإسرائيل 40٪ وللأردن 45٪ ولسوريا ولبنان 15٪ خاصة أن التعاون مع اسرائيل أقل تكلفة من التعاون الأردني مع سوريا أو العراق، حيث يكلف نقل المتر المكعب من المياه من العراق إلى الأردن نصف دولار، في حين أن التعاون مع إسرائيل لايكلف سوى أقل من ذلك بعشرات المرات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن انسحاب الوفد الأردني من المؤتمر الخامس للمياه احتجاجاً على الحصار الغربي المستمر على خليج العقبة ومن ثم تحفظها على الاقتراحات والنتائج التي تم التوصل إليها لم تعق التوصل إلى اتفاق على إثْر اتفاقية السلام الثنائية بين الأردن وإسرائيل.

نهر الليطاني:

تأتي الاعتبارات المائية على رأس قائمة اهتمامات الحركة الصهيونية بلبنان، خاصة منذ عام 1919 في عهد الانتداب الفرنسي الذي لقي ضغوطا من جانب اليهود لوضع الحدود اللبنانية على نهر الليطاني. اشتملت الخطة الصهيونية على أن يتم استغلال مياه النهر من قبل اليهود لتنمية صحراء النقب، ولكن هذا الطلب رفض من جانب لبنان وفرنسا على حد سواء[19] قام الطيران الإسرائيلي في عام 1969 بقصف منشآت المرحلة الأولى من مشروع لبناني على نهر الليطاني. وكان من أهم أهداف إسرائيل في اجتياح لبنان عام 1978 هو السيطرة على نهر الليطاني، بحجة ضياع مياه نهر الليطاني في البحر دون الإستفادة الحقيقية منه، والحقيقة أن هذا الاجتياح حقق لإسرائيل قُدْرَةً للحصول على مياه تصل إلى 500 مليون م^3 سنوياً من لبنان. ولكي يحقق الاجتياح أهدافه، فقد أقامت إسرائيل مشاريع لنقل مياه نهر الليطاني بواسطة أنابيب ضخمة مدفونة تحت الأرض بطول 27 كيلو متراً

إلى بحيرة طبريا مما يوفر لها 250 مليون م^3 سنوياً (الطاهر، 1991 :356). كما قامت بربط شبكة مياه لـ 12 قرية لبنانية بمشروعاتها للسيطرة على المياه مع استيفاء رسوم قدرت بحوالي 500 ليرة عن كل متر مكعب. وليس هذا فقط، بل إنها استغلت 92٪ من مياه نهري الوزاني والحاصباني عن طريق مد الأنابيب إلى بحيرة طبريا. وتقوم إسرائيل منذ عام 1978 بمنع المزارعين في جنوب لبنان من حفر آبار جديدة.

بغزو لبنان عام 1982 أتمت إسرائيل الاستيلاء على منابع المياه المحيطة بها وخاصة ابتلاعها نهري الوزاني والحاصباني والاتجاه نحو السيطرة الكلية على نهر الليطاني. وقد قدمت الحكومة اللبنانية مذكرة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تتضمن معلومات عن سرقة إسرائيل لمياه نهر الليطاني والمنشآت المقامة عند جسر الخردلي لسحب المياه إلى خزانات ضخمة داخل المستوطنات الإسرائيلية في شمال فلسطين المحتلة[20]. وعلى الرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقم 425 الداعي للانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني فإن إسرائيل قابلت ذلك بالرفض لأن أهمية مياه الليطاني بالنسبة لإسرائيل لاتكمن فقط في حاجتها للمياه بل لقرب مياهه من حدودها وغزارتها ونقاوتها (السمان، 141:1990).

وعلى الرغم من المقترحات الإسرائيلية بالتعاون مع لبنان في نقل المياه إلى إسرائيل وإقامة مشاريع متنوعة بهدف استغلال المياه وإنتاج الطاقة الكهربائية فإن الموقف اللبناني جاء رافضاً للمقترحات. ويتضح ذلك في عدم حضور لبنان لبعض جولات المفاوضات للجنة الخاصة بموارد المياه والمنبثقة عن مؤتمر السلام حيث لم تحضر الجولة الخامسة التي عقدت في عمان[21].

مشاريع اسرائيل لنهب المياه:

منذ إعلان قيام الكيان الصهيوني لم تألُ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة جهداً في البحث عن مصادر مختلفة لتأمين احتياجاتها المستقبلية من المياه. وقد تعددت السياسات الصهيونية في هذا المجال بدءاً من إعداد الدراسات وتبني المشاريع لاحتلال مخزون المياه في الأراضي العربية، ومن ثم سرقتها وتخزينها في مناطق تقع تحت سيطرتها. ويوضح الجدول رقم 2 المشاريع التي اقترحت لتقاسم المياه بين إسرائيل والدول العربية.

جدول رقم (2)

توزيع المياه في المشاريع وكذلك المشروع العربي

المشروع	المشروع العربي		مشروع جونستون		مشروع كوتون	
الدولة	المياه/ مليون م3	٪	المياه/ مليون م3	٪	المياه/ مليون م3	٪
سوريا	132	9.5	45	3.7	30	1.3
لبنان	35	2.5	-	-	450	19.2
الأردن	1076	76	774	63.8	57	24.5
مجموع الدول العربية	1214	87	819	67.5	1055	45
اسرائيل	182	13	394	32.5	1290	55

المصدر: عبدالأمير دكروب، مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط، الفكر العربي، العدد 76، ربيع 1994، ص 224.

أولا: مشروع كوتون لعام 1954، نسبة لاسم الخبير الأمريكي جون كوتون، ويهدف إلى حصول إسرائيل على 125مليون م^3 من مياه حوض نهر الأردن و 400 مليون م^3 من مياه نهر الليطاني. وقد رُفض المشروع بسبب عدم قبول الإشراف الدولي عليه.

ثانياً: مشروع الناقل القطري، وتم إنجازه على مراحل ثلاث،الأولى 51-1953 بهدف تجفيف بحيرة الحولة وتعميق نهر الأردن، والثانية 53-1955 تم شق قنوات للتحكم بالمياه في نهر الأردن، والثالثة 55-1957 تم إزالة الطبقة البازلتية من بحيرة طبريا لتسهيل نقل 12 مليون م^3 من نهر الأردن[22].

ثالثاً: مشروع جونستون، الذي يهدف إلى تحويل مياه نهر الأردن 1956 وقد قوبل بالرفض من قبل العرب.

رابعاً: مشروع قناة البحرين، وهو يستهدف الربط بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت، بهدف توليد الطاقة من خلال استغلال فارق الارتفاع ولقد

تم تجميد المشروع من قبل حكومة شمعون بيريز بسبب عدم الجدوى الاقتصادية(بكر، 1991 :140). وهو أحد المشاريع التي تم الاتفاق على تنفيذها بين إسرائيل والأردن بعد توقيع اتفاقية السلام الثنائية بينهما.

يلاحظ من الجدول السابق استئثار قطاع الزراعة بحصة الأسد من الاستهلاك العام للمياه، والهدف هو التأكيد بأي ثمن على أن هذه هي أرض اليهود وأرض دولة إسرائيل في حين أن الزراعة لاتُسهم إلا بـ 50٪ من إجمالي الدخل القومي. كما نلاحظ استهلاك قطاع الزراعة مقارنة بالاستهلاك المنزلي نتيجة الهجرات اليهودية إلى إسرائيل بين عامي 1985-1990، مع ملاحظة أن الأرقام لم يدخل بها استهلاك العرب في المناطق المحتلة الذي بلغ عام 1985 حوالي 165 مليون م^3

المفاوضات والمياه:

لقد استطاعت إسرائيل بفضل الإجراءات التي فرضتها، أن تسيطر على 95٪ سنوياً من كمية المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة التي تقدر بـ 930مليون م^3 [(23)]. وتكمن أهمية الضفة الغربية بالنسبة لاسرائيل في كونها تحتوي في جوفها على خزان مائي جوفي يتسع لـ 200 مليون م^3 تتجدد كل عام من مياه الأمطار، على العكس تماماً من قطاع غزة وهذا مما قد يفسر انسحاب إسرائيل من القطاع ورفضها الانسحاب الكامل من الضفة الغربية. ولقد نقلت إسرائيل مطامعها في المياه العربية إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط خصوصاً في إطار المفاوضات متعددة الأطراف. وجاءت المواقف التفاوضية بين بعض الدول العربية وإسرائيل متباعدة لحد التناقض. ففي الوقت الذي امتنعت فيه كل من سوريا ولبنان عن حضور مؤتمر مسقط أكد الوفد الفلسطيني مطالبةُ بالتحكم في موارد المياه الخاصه بهم. ويهدف الموقف الفلسطيني إلى إعادة توزيع الموارد وتوقف إسرائيل عن عمليات النهب، في حين أن هدف الموقف الإسرائيلي كان طرح المقترحات للاستفادة من التقدم التكنولوجي لدى إسرائيل في النواحي المائية. وكانت المقترحات الإسرائيلية تبني على أساسين (صبحي، 129:1993).

أولا: إن إسرائيل تتعامل مع احتلالها للأراضي العربية باعتبارها أمراً مسلماً به، وهذا يعطيها حق التصرف في المياه التي تحت سيطرتها.

ثانياً: يجب أن تكون إسرائيل مركزاً لمختلف المشروعات التي تقوم على سحب المياه من أطراف أخرى.

وتؤكد التقارير أن عدم نجاح الجولات الأربع الأولى للجنة المياه يعود إلى إصرار إسرائيل على الاستمرار في احتلال المناطق التي تضم احتياطيا مائياً كبيراً وتحويلها لمجرى مصادر المياه السطحية بالقوة وامتصاصها للمياه بوسائل تكنولوجية حديثة غير متوفرة لدى الدول العربية المجاورة[24]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن اسرائيل تحصل على 22٪ من الجولان السورية و 10٪ من جنوب لبنان لتغطي استهلاكها السنوي من المياه[25]. وقد كانت الجولة الخامسة، التي استضافتها مسقط، من أنجح الجولات على الرغم من عدم حضور كل من سوريا ولبنان الاجتماع احتجاجا على المواقف الإسرائيلية في المفاوضات الأخرى. وكان أهم ما صدر عنها هو موافقة إسرائيل على وجود هيئة أو سلطة فلسطينية للمياه على أن تحدد صلاحياتها في الجولات القادمة. ويعزو المحللون هذا الموقف إلى ضغوط أمريكية على إسرائيل[26].

إن الصراع القادم في المنطقة سيكون صراعاً على الماء وليس على النفط وإن أية معلومات غير دقيقة عن موارد المياه في ظل هذه الظروف التي تدور فيها مفاوضات السلام متعددة الأطراف قد تضر بالمفاوض العربي. وتشير التقارير إلى أن الموارد المائية السطحية والجوفية في الوطن العربي تقدر بـ 338 مليار م^3 سنويا. وإن الحجم الذي يتم استغلاله حاليا يبلغ 180 مليار م^3 سنويا منها 10 مليارات م^3 مياهاً محلاة ومعالجة مقابل تأمين 50٪ من الاكتفاء الذاتي من الغذاء[27]، وهو ما تسبب في إدخال الوطن العربي دائرة العجز الغذائي. وإذا علمنا أن الزيادة في الإنتاج 2٪ مقابل 3٪ في السكان و 5٪ في الاستهلاك فإن هذا يعني عجزا غذائياً مقداره 50٪ الأمر الذي سيفرض على الدول العربية استيراد ما بين 40-60٪ من حاجاتها الغذائية أو ما يساوي ما بين 120-200 مليار دولار، وسيعاني أكثر من 90 مليون عربي نقصا في الغذاء[28]. ومن ناحية أخرى فإن هدف إسرائيل الاستراتيجي، مرحليا ومستقبلياً، هو اقتسام المياه مع السوريين واللبنانيين عبر اتفاقات رسمية بعد أن اقتسمت نهر الأردن. وإن لم تنجح المفاوضات فقد تكون مشكلة المياه فتيل الحرب الخامسة في المنطقة.

التعاون الإسرائيلي التركي في المجال المائي:

تكمن أهمية تركيا في هذه الدراسة في كونها تتحكم في كمية لابأس بها من العرض المائي لكل من سوريا والعراق. وتزداد أهمية تركيا بالنسبة للعرب في تنامي

علاقاتها مع إسرائيل التي تعود العلاقات بينهما إلى 15 مايو 1948 يوم إعلان الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين. وإذا كانت هذه العلاقة قد اقتصرت خلال العقود الماضية على التمثيل الدبلوماسي دون التعاون أو الزيارات الرسمية بين البلدين كما سادها فترات من الركود والتوتر فإن التوصل لاتفاق واشنطن بين الفلسطينيين والإسرائيليين[29]، وإعلان قيام دولة فلسطين والاعتراف التركي بها جدد العلاقة الإسرائيلية التركية ورفع التمثيل لدرجة السفير. وجاءت زيارة الرئيس الإسرائيلي، عيزروايزمان، لأنقرة ومن ثم زيارة رئيسة وزراء تركيا، السيدة شيلر، لفلسطين المحتلة تتويجاً لتطور العلاقات بين الجانبين ولتنهي حالة الجمود التي كانت قائمة. وتسعى تركيا من وراء ذلك إلى التأثير في أية تسوية إقليمية للصراع العربي الإسرائيلي وهو ما يعكس المغزى السياسي والاقتصادي لمشروع أنابيب السلام التركية الذي يهدف إلى تزويد جزء من المشرق العربي وإسرائيل وبلدان الخليج بالمياه بتكلفة تصل إلى 20 مليار دولار يتم تمويله من قبل الأطراف العربية.

إن الدوافع الإسرائيلية نحو تركيا تظهر من خلال:

1 - أهمية تركيا كدولة إسلامية علمانية ودورها في التأثير على العالم الإسلامي، وخاصة نظرة إسرائيل إلى الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، ودور تركيا في الحد من التطرف الإسلامي الذي تحاول نشره إيران في تلك الجمهوريات، وهو ليس لصالح إسرائيل.

2 - لتركيا حدود طويلة مع سوريا والعراق، يمكن لإسرائيل الاستفادة منها للضغط على هذه الدول.

3 - إن تركيا تعتبر سوقاً كبيراً للمنتجات الإسرائيلية.

4 - تشكل تركيا مورداً سياحيا لإسرائيل خاصة زيارة المسلمين الأتراك للمناطق الدينية.

ويهدف التعاون الإسرائيلي التركي إلى استنزاف الموارد المائية العربية والسيطرة عليها لخلق أزمة حقيقية للمياه في الجزء الشرقي من الوطن العربي. وقد تمثل ذلك في إقامة تركيا السدود على مجرى الفرات وروافد دجلة وتحكمها في كميات المياه في النهرين على حساب مصالح كل من سوريا والعراق. ويأتي مشروع شرق الأناضول المعروف اختصاراً باسم (غاب GAB) والمتوقع الانتهاء من تنفيذه في عام 2001 شاهداً على هذه السياسة. وهذا المشروع متعدد الأغراض لأنه يشتمل على 13 مشروعاً أساسياً للري وإنتاج الكهرباء عن طريق إنشاء 21سداً، منها 17 على الفرات و 4 على دجلة وإقامة 17 محطة توليد كهرباء على النهرين

وروافدهما وتقدر تكلفة المشروع بـ 20 مليار دولار. وإذا كان هذا المشروع «غاب» سيحقق لتركيا مزايا عديدة لاقتصادها القومي ويعزز دورها الإقليمي المرتقب فإن آثاره السلبية على كل من سوريا والعراق ستكون وخيمة مما يترتب عليه من انخفاض منسوب المياه في كل من الفرات ودجلة والتأثر السلبي لذلك على مشروعات الري والطاقة في البلدين. وتنجم المشكلة بالنسبة لنهر الفرات، من عدم توقيع اتفاق دولي لتقاسم المياه بين الدول الثلاث وهي مشكلة مثارة منذ عام 1962 عندما بدأت المفاوضات بشأن هذا الأمر. وترى كل من سوريا والعراق أن تدفق 500م^3 في الثانية معدل منخفض كثيراً وتطالبان بحصة مناسبة من المياه، 700م^3/ ث، وترفض تركيا هذه المطالب بحجة أن نصيب الفرد من المياه في سوريا والعراق يفوق بكثير نظيره التركي. وقد صرح الرئيس التركي سليمان ديميريل مراراً بأن المياه تنبع من تركيا ولايمكن لمستعمليها الآخرين أن يُبَلِّغوا تركيا عن كيفية استعمال مواردها. وفي المقابل فإن هناك حقول نفط تنبع في كثير من الدول العربية ولاتتدخل تركيا بكيفية استعمالها.

وعلى الرغم من محاولة الإدارة التركية خلال النصف الثاني من الثمانينيات لفتح صفحة جديدة في العلاقات مع الدول العربية، حيث قام رئيسها آنذاك (تورغوت أوزال) بزيارة رسمية إلى سوريا في يوليو 1987 وأخرى للعراق في أبريل 1988، فإن السلوك التركي في مجال استغلال نهري الفرات ودجلة قد خيب الآمال العربية. فقد قامت تركيا في 23 يناير 1990 بتخفيض معدل تدفق مياه الفرات من 500م^3 إلى 120م^3 في الثانية. وألحقت المشاريع التركية خسائر كبيرة بكل من سوريا والعراق حيث خسرت سوريا 40٪ من كمية المياه التي كانت تحصل عليها من نهر الفرات والتي تصل إلى 15.7 مليار م^3 سنويا[30]. واشتملت الخسائر على توقف العمل بـ 7 وحدات من أصل 8 وحدات في محطة كهرباء سد الفرات التي كانت تزود سوريا بـ 70٪ من احتياجاتها من الطاقة الكهربائية وهو ما حدث كذلك لمحطة كهرباء القادسية التي توقفت نهائياً عن العمل منذ عام 1991[31]، وقدرت خسائر محاصيل العراق بـ 15٪[32].

ويتجلى التعاون الإسرائيلي التركي في مجال المياه في طرح العديد من المشاريع. ومن هذه المشاريع قيام شركات إسرائيلية من خلال استخدام البواخر بنقل المياه من تركيا إلى إسرائيل على أن تكون بمعدل مرتين في الشهر، وقد

يتطور ذلك إلى مد أنبوب بحري بين الطرفين[33]. ويطرح الطرفان كذلك فكرة قيام مشروع أنابيب السلام التركي. و يهدف المشروع الأخير إلى وضع الأمن القومي والأمن الغذائي العربي بيد تركيا بالتعاون مع إسرائيل المستفيد الأكبر، خاصة وأن تركيا تريد مقايضة المياه بالنفط العربي. وهذا المشروع الذي سيكلف 20 مليار دولار، يتم تحمله من قبل الدول العربية المعنية، سوف يقوم على جر المياه من نهري سيحون وجيحون للدول العربية كما هو مبين في الجدول رقم 3.

جدول رقم (3)

توزيع أنابيب السلام

الخط الأول ينقل 3.5 مليون م3	حصص الدول من المياه
تركيا	300 ألف م 3
سوريا	حلب 300 ألف م 3 حمص 100، دمشق 650
الأردن	عمان 600 ألف م 3
السعودية	تبوك 100 ألف م 3 ، المدينة 300 ، الدمام 200 ينبع 100 ، مكة 500 ، جدة 500 ألف م 3
الخط الثاني ينقل 2.5 مليون م3	
الكويت	600 ألف م 3
السعودية	الجبيل 200 ألف م 3 ، الدمام 200 ، الخبر 200 ، الهفوف 200 ألف م 3
البحرين	المنامة 200 ألف م 3
قطر	الدوحة 100 ألف م 3
الإمارات	أبوظبي 280 ألف م 3 ، دبي 160 ، الشارقة 120 ، رأس الخيمة وعجمان والفجيرة وأم القيوين 40 ألف م 3
عُمان	مسقط 200 ألف م 3 .

المصدر: حمدي الطاهر، مستقبل المياه في العالم العربي، 1991، ص 290.

والواقع أن هذا المشروع رفض من قبل الدول العربية على الرغم من الإغراءات التي قدمتها تركيا خاصة في تكاليف النقل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن

تكلفة إنتاج المتر المكعب من مياه التحلية في الخليج تصل إلى 5 دولارات. ويعود الرفض العربي لهذا المشروع إلى عدة أسباب لعل أهمها:

1 - التخوف من التحكم التركي في مصير الدول العربية باستخدام سلاح المياه للضغط عليها.

2 - وجود إسرائيل ضمن الأطراف المستفيدة في الوقت الذي تقوم فيه بنهب المياه العربية في المنطقة.

3 - إن سوريا والعراق يشاركان تركيا في مياه الفرات ودجلة وليس هنالك جدوى اقتصادية من قيام سوريا والعراق بشراء المياه في الوقت الذي يتمتعان فيه بالحق الطبيعي للحصول عليها مجاناً. وتجدر الإشارة إلى أن تركيا سوف تحقق عائداً يبلغ ملياري دولار سنوياً نظير بيع المياه.

جاء التعاون الإسرائيلي التركي مسايراً للدور الذي تريده تركيا في أن يكون لها وزن وثقل في النظام الشرق أوسطي خاصة في مجال استخدام المياه كسلاح ضغط على الدول العربية للحصول على الكثير من التنازلات من ناحية. وكذلك دفع الدول العربية نحو إقامة سلام مع إسرائيل وخاصة الطرف السوري الذي يعد أكبر المتضررين من تنفيذ مشروع «غاب» من ناحية أخرى.

التعاون الإسرائيلي الإثيوبي في المجال المائي:

تقع إثيوبيا ضمن دائرة الاهتمام الأولية في الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الوطن العربي لكونها أحد مصادر المياه الرئيسة لكل من السودان ومصر حيث تسيطر على 85٪ من مياه نهر النيل الذي يمر عبر أراضي السودان ومصر (سلطان، 1984: 93). إن التعاون الإسرائيلي الإثيوبي في استثمار واستغلال المياه يهدف إلى السيطرة على مياه نهر النيل. وتعمل إسرائيل على تشجيع إثيوبيا لإقامة سد على مجرى النيل الأزرق الذي يشكل 80٪ من مياه النيل وإضافة مشروعات للري على النيل والتأثير بالتالي على منسوب مياه النيل في كل من السودان ومصر. وتشتمل المشاريع على 33 سداً معظمها على النيل الأزرق ستحصل إثيوبيا بموجبها على 7 مليارات م^3 سنوياً أي 20٪ من حصة مصر والسودان من المياه (انظر الجدول رقم 4). وتسعى إسرائيل من وراء التعاون مع إثيوبيا وإرتيريا إلى منع قيام بحيرة عربية على البحر الأحمر واستخدام المياه كسلاح لصالحها.

جدول رقم (4)

الأضرار المصرية السودانية من جراء التعاون الإثيوبي الإسرائيلي في المجال المائي

الدولة	1990	2000	العجز
مصر السودان	55.5 مليار $م^3$ 18.5 مليار $م^3$	70 مليار $م^3$ 24 مليار $م^3$	14 مليار $م^3$ 6 مليار $م^3$

لقد استغلت إسرائيل الوضع المتردي للدول الأفريقية في المعاناة الاقتصادية والتكنولوجية وعملت على سد هذه الثغرة، كما استفادت من المخططات الأمريكية بهدف دعم مصالح الأخيرة الحيوية في المنطقة. ولم تهمل إسرائيل الدول التي ينبع منها نهر النيل وهي تنزانيا وبوروندي ورواندا وزائير وكينيا وأوغندا التي كان لها نصيب في التعاون معها في المجال المائي بهدف الإضرار بالدول العربية (قاسم، 1993 :37) أو بمعنى آخر فرض الحصار على الوطن العربي. فقد أرسلت خبراء إسرائيليين للقيام بأبحاث في أوغندا وعملت على تدعيم علاقاتها مع (جون قرنق) في جنوب السودان بهدف فصل الجنوب السوداني عن شماله والإضرار بالسودان الشمالي ومصر من خلال إقامة المشاريع على نهر النيل. كما جاء هذا التعاون على حساب دولة عربية أخرى هي الصومال لأن إقامة المشاريع في إقليم (الأوغادين) سيؤدي إلى إعاقة المياه المتجهة إلى الصومال.

وتهدف إسرائيل بالإضافة إلى تحقيق السيطرة على الموارد المائية العربية إلى التحكم في الجزر التابعة لهذه الدول في البحر الأحمر من خلال استخدامها كقواعد عسكرية في سياق الصراع العربي الإسرائيلي. ويشكل وجود يهود (الفلاشا) في إثيوبيا ورغبة إسرائيل في تهجيرهم إلى فلسطين بهدف تدعيم الوزن الديموغرافي الإسرائيلي في مواجهة الوزن السكاني العربي الكبير عاملا آخر يوجه السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إثيوبيا.

الخاتمة

تعكس الدراسة حقيقة انكشاف الوضع المائي لجميع الدول العربية باستثناء مصر، التي لديها خزانات مياه جوفية تقدر بـ 400 كيلو متر مربع إضافة إلى 130 كيلومتر

مربع من المياه في سد أسوان، وهو أمر يبرز قتامة الموقف الذي يمر به الوطن العربي. إن اسرائيل تتحكم في أكثر من 2.3 مليار من الموارد المائية للوطن العربي، وهذا ما يدل على تفاقم الأزمة واحتمالات الصراع على المياه بين العرب وإسرائيل في ظل الزيادة السكانية من الجانبين واستمرار الانخفاض في الموارد المائية. ويتضح من الدراسة أن إسرائيل قد انتقلت من مرحلة فك الحصار العربي إلى مرحلة فرض الحصار على الوطن العربي من خلال علاقاتها التعاونية مع دول الجوار بهدف تحقيق أهدافها. فإذا كان تعاونها مع تركيا يعززه فكرة النظام الشرق أوسطي والعائدات التركية من بيع لمياه للبلدان العربية إضافة إلى استخدام المياه كسلاح في حالتي الحرب والسلم فإن الأمر مماثل بالنسبة لأهداف التعاون الإسرائيلي مع البلدان الأفريقية التي تعنى بنهر النيل. ولايهدف هذا الأمر بطبيعة الحال إلى التقليل من أهمية العوامل الأخرى في عملية صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية مثل محاربة الأصولية الإسلامية بالنسبة لتركيا واليهود الفلاشا بالنسبة لإثيوبيا. وعليه فإن الدراسة لتؤكد صحة الفرضية التي وضعناها في المقدمة وأن تعاون دول الجوار للوطن العربي مع إسرائيل في عمليات الإضرار بالأمن المائي العربي يجعل ذلك سلاح تهديد يمكن استغلاله لفرض الشروط والسياسات على الدول العربية.

وتعلق إسرائيل أهمية قصوى على التعاون العربي الإسرائيلي في هذا المجال لكونه سَيُسْهِم إلى حد كبير في إرساء أسس مسيرة السلام في الشرق الأوسط. وإن الفشل في التوصل إلى اتفاق سيزيد من حدة العداء والتنافر بين الجانبين وسيخلق المزيد من النزاعات والحروب حول المياه مما يعرض مسيرة السلام للخطر. ويمكننا أن نلخص أهم نتائج البحث فيما يلي:

1 - أن إسرائيل وعلاقاتها بالمياه ليست وليدة المفاوضات، بل بدأت مع قيام الحركة الصهيونية، وأساس ذلك أن أرض إسرائيل من الفرات إلى النيل.

2 - سيطرة إسرائيل على المياه في منطقة الشام إضافة إلى التعاون مع دول الجوار أضعف الموقف التفاوضي للعرب.

3 - كل المشاريع المطروحة في قيام نظام مائي تمثل إسرائيل فيها المركز مثل مشروع أنابيب السلام.

4 - أن الزيادة في الحاجة إلى المياه في الأراضي العربية المحتلة يعود جزء منها إلى زيادة الهجرات اليهودية إلى فلسطين، وكذلك الزيادة الطبيعية الكبيرة لعرب

فلسطين. وفي حالة التوصل إلى سلام حقيقي فإن ذلك سيؤدي إلى عودة اللاجئين العرب إلى فلسطين، الأمر الذي يعني تضاعف الطلب على المياه.

5 - لقيت الإغراءات التي تتقدم بها التكنولوجيا الإسرائيلية لدى العرب صدى، خاصة بعد الجولة الخامسة لمؤتمر موارد المياه في مسقط، من جانب دول الخليج.

6 - يجب أن يشكل الضرر العربي الذي يلحقه التعاون الإسرائيلي مع دول منابع الأنهار، أحد المرتكزات الأساسية في رسم العلاقات التي يجب أن تقوم بين العرب ودول الجوار.

7 - استغلال إسرائيل لعنصر الفقر والحاجة الاقتصادية خاصة من جانب الدول الأفريقية في رعاية مشاريع المياه لإلحاق الضرر الكبير بالموارد المائية للدول العربية.

إذا أخذنا في الاعتبار أن العلاقة صفرية (Zero Sum Game) بمعنى أن أي مكسب لإسرائيل هو خسارة للعرب والعكس صحيح، وفي ظل عدم التكافؤ القائم بين الجانبين، فإن الدراسة تكشف أن أي سلام يتم التوصل إليه في المنطقة سيكون لصالح إسرائيل، حيث ستحصل إسرائيل على الحصة التي تناسبها من المياه العربية. وعليه فإن اتفاقيات السلام بين إسرائيل والدول العربية لن تعدو كونها اتفاقات ثنائية، ولن تصل إلى مرحلة التطبيع أو ما يعرف بالثقافة السلمية. وإن استمرار التوتر حول المياه سيهدد باحتمال اندلاع صراعات اقتصادية وسياسية واستراتيجية بين الطرفين يمكن أن تنتهي مستقبلاً بحرب مسلحة.

ومن ناحية أخرى فإن الدراسة تؤكد على ضرورة وضع خطة عربية على مستويات قطرية وقومية وعلى مراحل تُعْنى بتحديد أولويات توزيع الموارد المائية وترشيد الاستهلاك، وتحديد درجة الاكتفاء الذاتي، ومتابعة استكشاف موارد مائية جديدة، وتنمية الموارد المتاحة منها، مع مراعاة التكامل بين الموارد السطحية والجوفية واستثمارها الأمثل. ويتطلب هذا الأمر:

1 - حل الخلافات العربية والنزاعات المائية وفصلها عن أي خلافات سياسية.

2 - قيام استراتيجية عربية بالنسبة للمياه، من منطلق إعداد دراسة دقيقة للوضع المائي العربي من مختلف جوانبه الاقتصادية والسياسية والقانونية الراهنة والمستقبلية.

3 - استكمال وتحديث وتنسيق الإحصاءات المتعلقة بهذه الموارد وإيجاد دعم برامج وشبكات الرصد المائي وإنشاء شبكة المعلومات المائية وتبادل المعلومات القائمة على أسس منسقة.

4 - تعزيز التعاون المائي في إقامة السدود والقنوات المشتركة للاستفادة الكبرى من المياه.

5 - معالجة الموارد المائية السطحية والجوفية المشتركة من خلال عمل أحواض مشتركة ووضع إدارة متكاملة لهذه الأحواض.

6 - استخدام مصادر المياه غير التقليدية من خلال تحلية المياه المالحة ومعالجة مياه الصرف الصحي للري.

7 - إقامة مركز دراسات للمياه العربية تابع لجامعة الدول العربية يكون مهمته مراقبة وتبني وتنفيذ المشاريع العربية أو الأجنبية ذات الصلة بالموارد المائية العربية والبحث عن طرق ووسائل كفيلة بتخفيض تكلفة التحلية بما في ذلك استخدام الطاقة الشمسية.

8 - المحافظة على التوازن الاستراتيجي مع دول الجوار لردع أي مساس بحصص المياه العربية.

الهوامش:

(1) على الرغم من وجود صراعات مائية بين بعض الدول العربية وأثر ذلك على الأمن المائي العربي فإن الدراسة تعامل العرب كوحدة سياسية في مواجهة الأخطار الخارجية التي تهدد الأمن القومي العربي.

(2) جريدة الاتحاد الاماراتية، 1994/1/20.

(3) قارن ذلك مع ما ورد في التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1993، أبوظبي: صندوق النقد العربي، ص 81.

(4) لمزيد من التفاصيل انظر الاقتصاد الإسلامي 150 (أكتوبر، 1993): 45-61.

(5) الاتحاد، 1993/3/4.

(6) الاتحاد، 1993/5/31.

(7) الحوادث، 1994/2/18.

(8) الاتحاد، 1993/10/25.

(9) الاتحاد، 1994/2/28.

(10) الحوادث، 1994/2/18.

(11) الاتحاد، 1993/5/31.

(12) الاتحاد، 1993/10/25.

(13) الاتحاد، 1993/7/25.

(14) الاتحاد، 1993/5/31.

(15) الاتحاد، 1993/10/25.

(16) المرجع السابق نفسه.

(17) الأسبوع العربي، 1994/3/14، ص 21.

(18) السياسة، 1993/3/29.

(19) الحوادث، 1994/2/18، ص 17.

(20) الاتحاد، 1993/10/25.

(21) الوسط، 1994/4/24، ص 23.

(22) الاتحاد، 1994/3/3.

(23) السياسة، 1993/3/29.

(24) الاتحاد، 1993/10/25.

(25) الاتحاد، 1993/3/4.

(26) الوسط، 1994/4/24، ص 22.

(27) الخليج، 1993/7/21.

(28) الاتحاد، 1993/12/11.

(29) الأسبوع العربي، 1994/2/7، ص23.

(30) السفير، 1993/10/11.

(31) الاتحاد، 1993/5/31.

(32) السفير، 1993/10/11.

(33) البيان، 1992/4/3.

المصادر العربية

حسن بكر

1991 «المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي». السياسة الدولية 104 (أبريل): 132-144.

حمدي الطاهر

1991 مستقبل المياه في العالم العربي. د ن.

سامي عبود

1988 جغرافية المياه واستخدام الأراضي. الرياض: مكتبة الرشد.

عباس قاسم

1993 «الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوليتيكية». المستقبل العربي 174 (أغسطس): 25-52.

عبد الأمير دكروب

1994 «مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط». الفكر العربي 76 (ربيع): 212-232.

عبدالله السلطان

1984 إثيوبيا: البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي والتنافس بين الاستراتيجيتين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

فتحي علي حسين

1992 «المياه في المفاوضات متعددة الأطراف». السياسة الدولية، 108 (أبريل): 210-215.

مجدي صبحي

1993 «أزمة المياه في المفاوضات المتعددة». السياسة الدولية، 114 (أكتوبر): 124-130.

محمد محمود ربيع

1987 مناهج البحث في العلوم السياسية. الكويت: مكتبة الفلاح.

محمود أحمد

1991 إسرائيل والمياه العربية: معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط. بيروت: دار المستقبل العربي.

نبيل السمان

1990 إسرائيل والمياه العربية: حرب المياه من الفرات إلى النيل. د ن.

المصادر الأجنبية

Allan, J.A., & Mallat, C/.,

1995 Water in the Middle East, London: British Academic Press.

Postel, S.

1993 The Last Oasis: Facing Water Scarcity, London: EarthScan Publications.

Starr., J.R.,

1991 "Water Wars". Foreign Policy 82 (Spring): 17 - 36.

Widstrand, C.,

1980 Water Conflict & Research Priorities. Oxford: Pergamon Press.

استلام البحث فبراير 1995

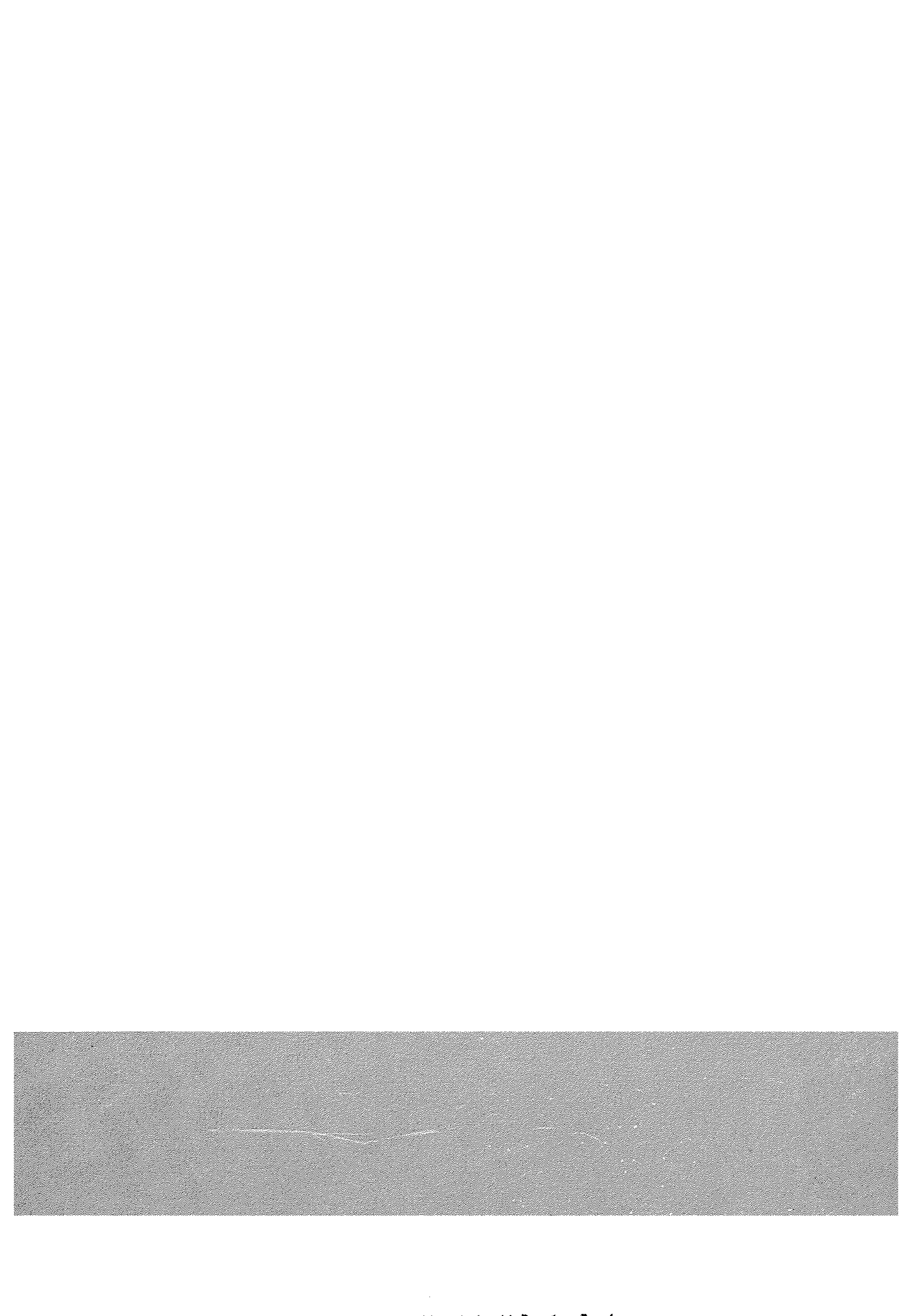
اجازة البحث مايو 1995

Water Crisis In The Arab World And Potential For War

Hassan Hamdan AL-ALkim
U.A.E university

The political and strategic role of water will be enhanced in the coming decades. The situation in the Arab world has linked Arab national security to water security. Desert makes around 43% of the area and fertile land constitutes not more than 9.4% of which only 3.8% is actually cultivated. For this reason, Israel pursued a dual policy. On the one hand, it took control of its water resources. On the other, it threatened Arab water resources either through taking control over Arab rivers and resrvoirs or developing strong ties with neighbouring non Arab countries from where Arab water is flows. Analysts argue that, due to water scarcity, tension is bound to arise and regional wars will break up in the region. Water has become an effective strategic weapon in Israeli hands both in time of peace and war. The purpose of this paper is to examine, investigate and analyze the different variables involved in this crisis.

مطبعة جامعة الامارات العربية المتحدة



مطبعة جامعة الامارات العربية المتحدة